المصطلح المركّب من السّمات المفهوميّة إلى العلامة اللّسانيّة

نحو مقاربة مصطلحيّة في رسالة علم الكتابة لأبي حيان التّوحيديّ (ت ٣١٠ ـــ ٤١٤هـ)

م.د.سرمد عادل صاحب حربي

جامعة كربلاء ـــ كلية العلوم الإسلاميّة

الملخص:

تأتي الدّراسة في المصطلح المركّب عند أبي حيان في رسالته الموسومة بـ (رسالة في علم الكتابة)، بوصفها محاولة لكشف النقاب عن البُنى الذّهنيّة، والأصول اللّغويّة التي وظّفها التّوحيديّ في بناء المفاهيم الملتصقة بمبادئ خطّ حروف اللّغة العربيّة ورسمها، وضبط مقاديرها؛ لأن المصطلح علامة لسانيّة خاصة تقوم على ركنين، لا سبيل إلى فصل دالّها التعبيريّ عن مدلولها المضمونيّ، أحدهما، التسمية (Denomination)، والآخر المفهوم (Notion)، ويوحدهما التحديد أو التعريف، أي العلامة اللّسانيّة للمتصوّر الذّهنيّ.

والواقع أن سعة عناية العقل المتقن لأحكام الخطّ بالمرئيّ من هياكل الأحرف وهيئاتها، هو الّذي شكّل جينات المفهوم في مرحلة التّكوين الجنينيّ للمصطلح في متن هذه الرسالة، ثمّ التفكير في تسميته في مرحلة الإنتاج اللغويّ، والصناعة اللّسانيّة.

هذا الشّأن الّذي وطّأنا به فيما سلف يُكاد يُظهرُ أمرًا أمسى بمنزلة الثوابت: إنّ العلوم في حضارتنا العلميّة لا تُبنى إلا على وفق التّفاعل والتّلاحم بين نسقين: أحدهما مفهوميّ، والآخر مصطلحيّ، وهو ما يكشف التّلازم، والتّآزر بين مفاهيم العلوم، وجهازها المصطلحيّ.

الكلمات المفاتيح: بنية سطحيّة، بنية عميقة، تسمية، علامة لسانيّة، مصطلح بسيط، مصطلح مركّب، مفهوم.

The Compound Terme from Notional Characteristics to Linguistic Mark: Towards a Terminological Approach in Writing Science Study of Abi Hayyan Al- Tawheedy

Dr. Sarmad Adil Sahib Harbi

Karbala University - College of Islamic Sciences

Abstract:

The study comes in the complex terminology of Abi Hayyan in his treatise entitled Treatise on the Science of Writing, as an attempt to unveil the mental structures, the delicious principles in the design of concepts, the calligraphy and drawing of Arabic letters, and the control of their values; Because the distinguishing mark is a mark on a linguistic mark, and it is the distinguishing mark or definition, the linguistic mark of delicious principles in the design of concepts, the calligraphy and drawing of Arabic

Our message is this message, thinking of naming it in the stage of linguisti

As the same picture shows against preferences, and between the concepts of science, and the device of the term.

Keywords:

Surface Structure - Deep Structure - Denomination - Mark Linguistic - Terme Simple - Terme Compound - Notion

مُقـــــــــدّمَـــــة

ما يزال القسم الأكبر من الوحدات المصطلحيّة في تراثنا دون مرحلة التّجريد، فلم يَحْظَ المفهوم بوصفه في هذا البحث ((تكوينًا تصوّريًّا يتشكل في نسق ذهنيّ تربطه علاقة ذاتيّة مع مصطلح يتشكّل في نسق لسانيّ خاص به)) بدراسة مكثّفة، أو رؤية مُعَمَّقَة، ما يكاد هذا الشأن ينزّلُ بعض المصطلحات منزلةَ المتشابهات لا المحكمات، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تَبِيْنُ للمطّلع على التّراث المعرفيّ في الحضارة العربيّة صفة النسقيّة بين العلوم ما لم يتساوق المفهوم مع بناء المصطلح وصناعته في أنساق تحددها الأسس المنطقيّة والمبادئ العلميّة؟ وكيف يتأطّر في وعينا وفي وعي غيرنا أنّ العلوم العربيّة لا تُبنى إلا على التّفاعل والتّلاحم بين نسقين: أحدهما مفهوميّ، والآخر مصطلحيّ، وهو ما يكشف التّلازم، والتّآزر بين مفاهيم العلوم، وجهازها الضابط لمصطلحاتها؟ في خضمّ هذا المناخ الّذي يذهب ويجيء بأمواج هذه الأسئلة كانت الخطى تدفعنا دفعًا نحو رسالة علم الكتابة لأبي حيان التّوحيديّ (٣١٠ ـــ ٤١٤هـ)، والّتي أثبت فيها صحة هياكل الحروف وهيئاتها على وفق ميزان عُرِفَ في اصطلاح أهل العلم بـ (النّسبة الفاضلة) فأضحى الخطّ هندسة روحانيّة بآلة جسمانيّة. وبين هيكل الحرف وميزانه شرعتُ في التّنقيب عن حفريات المصطلح المركّب، بدءًا من صوغ التّصورات الذهنيّة الأولى المؤسِّسة للمصطلح، مرورًا بالمفهوم وتمثّله الذّهنيّ، والانشغال بتحديد خصائصه، حرصًا على كشف العلاقات المنطقيّة والوجوديّة بين المفاهيم المكوِّنة للمصطلح، وقوفًا على وسيلة التّركيب الّتي يتيحها نظام التّسمية في اللّغة العربيّة، وصولًا إلى العلامة اللّسانيّة المتخصّصة وبزوغها إلى العلن صوب الأداء والتّلقي، وكيف جرى إنتاجها بين بدء سيرورة الصوغ ونهايته، سالكين في تجاويف هذا السّمت البحثيّ مسارًا لسانيًّا مصطلحيًا يرتكز على مقاربة تسعى إلى إيجاد ربط متناسق بين منظومة المفاهيم لعلم الكتابة في مرحلة الإدراك وثبتها المصطلحيّ في مرحلة الصّناعة والإنتاج، مما يمكّن المدقّق من معرفة بنية علم الكتابة، ومصطلحاته الّتي تمثّل نواة وجوده، واستشراف مستقبله، ومن ثمَّ العمل على نقده وتطويره.

وحتى تكون الرؤية أبعد والدراسة أعمق، وطأتُ تقسيما انتظم فيه البحث على مقدمة، وإطارين وخاتمة، أما الإطار الأوّل فقد كان المقصد منه إيضاح المراد من المصطلح المركّب وكيف يجرى مجرى سنن النّظام اللّغوي حين تشرع العربيّة في بناء المركّبات ووسمته بـ (المصطلح المركّب ومأزق تحديد المفهوم)، وأمّا الإطار الثاني فقد استوعب المبادئ العلميّة التي لجأ إليها أبو حيان في تكوين المصطلح المركّب، وبَنَيْتَهُما على وفق العلاقة أو النسبة بين العموم والخصوص، وقسمتها على قسمين ذلك لأنّي وجدتُ أحدهما أوسع من الآخر، فكان القسم الأوّل عاما لأنّه لا يختص بحرف محدّد من الحروف وَسَمَّيْتُهُ بمبدأ التّمام، وكشفتُ النّقاب فيه عن ثلاثة مصطلحات، هي: المُجرَّد بالتّحقيق، والمُجاد بالتّدقيق، والمُميَّز بالتّفريق، ثمّ خصّصت القسم الثاني بمبدأ الإكمال، وهو مبدأ خاص يعانق هياكل أحروف محدّدة معلومة معيّنة خاصة، وبحثتُ به ثلاثة مصطلحات كذلك: المُجمَّل بالتّحويق، والمُحسَّن بالتّشقيق، والمُحلَّى بالتّحديق، وبعد نهاية المبحث الثالث ختمت الدراسة بخاتمة ضمّنتها النتائج الّتي توصلت إليها، ثمّ حاولت أن أشفعها بجملة من التّوصيات.

وكان لابدّ من توظيف قواعد المنهج التّحويليّ التّوليديّ لسببين، الأوّل، إظهار مدى التّحولات الّتي طرأت على ما تمّ جمعه من مصطلحات مركّبة قبل أن تظهر في بنيتها المستعملة في بيئة علم الكتابة والخط، والثاني الكشف عن الجانب الذّهنيّ في تكوين المصطلح وصناعته، لأن القواعد التّحويليّة قواعد ذهنيّة محضة.

وبعد ذا اعتمدت في دراستي على مصادر ومراجع متنوعة، منها ما كان ملتصقًا بعلم الخطّ، كرسالة الخطّ والقلم لابن قتيبة الدِّينَوَرِي (ت٢٧٦هـ)، ورسالة في الخطّ والقلم للوزير محمد بن علي بن مقلة (ت٣٢٨هـ)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا لأحمد بن علي القلقشنديّ (ت٨٢١هـ)، وتحفة أولي الألباب في صناعة الخطّ والكتاب لأبي عبد الرحمن يوسف بن الصائغ (ت٨٤٥هـ)، ورسالة في الخطّ وبري القلم للمصنّف نفسه، والميزان المألوف في وضع الكلمات والحروف لمحمد مؤنس زاده المتوفى على الغالب في عام (١٩٠٠م)، ومنها ما كان متخصّصًا في علم المصطلح وإنتاج المفهوم كعلم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية للدكتور علي القاسميّ، وصناعة المصطلح في اللسان العربيّ نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمته إلى صناعته للدكتور عمار ساسي، وعلم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية للدكتور ممدوح محمد خسارة، والمصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم للدكتور خليفة الميساوي، وغيرها من المصنفات المرتبطة باللّسانيات العصبيّة والنفسيّة والدّلالة التّصوّريّة.

وبقدر ما تحقّق من فائدة علميّة في الاطلاع على المتن المعرفيّ لعلم الخطّ من جهة، والاطلاع على مراجع علم المصطلح من جهة أخرى، فلا يخفى مقدار الصعوبة التي واجهتني في مرحلة جمع المادة وقراءتها، وتصنيفها، إذ تمثّلت في قلّة المصادر التراثيّة المحقّقة في علم الخطّ، وندرة المراجع التي عرضت علم المصطلح، وصناعته عرضا شاملا؛ فإن أصبت فذلك من بركات العليم الحكيم، وإلا فمن قصور الباحث فيما أنتجه، والله المؤمّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الإطار الأوّل

المصطلح المركّب ومأزق تحديد المفهوم

من حقّ أئمة علم الكتابة والخطّ بوصفهم جماعة بشريّة ترابطت لغويّا، فتحولت إلى جماعة ثقافيّة حضاريّة، أن يؤسسوا لأنفسهم بعض الوسائل في معالجة قضية الوضع ضمن مسألة صناعة المصطلحات المتعلّقة بحقلهم المعرفيّ؛ لسد رمق الحاجة العلميّة المتجددة[١]، فحين يعجز نظام التسمية في إيجاد مصطلح مفرد بسيط للتعبير عن المفاهيم المستحدثة الجديدة، يلجأ صانع المصطلح العلميّ إلى وسيلة التركيب؛ ليصنع مصطلحا مركّبا يحيل به على مفهوم واحد، لأن المصطلحات على نوعين، مفرد، ومركّب[٢]، والمفرد من المصطلحات ((مصطلح ذو كلمة واحدة))[٣]، أما المركّب منها، فهو على قسمين[٤]:

أ- مصطلح ذي كلمتين.

ب- مصطلح ذي ثلاث كلمات أو أكثر.

وتحقّق التركيب في صناعة المصطلح مناط بمعرفة العلاقات التي تفرضها أنظمة اللغة، كعلاقة الإسناد، وعلاقة الإضافة، وعلاقة النعت وغيرها من العلاقات، فلا ترتبط الوحدات المصطلحيّة بشكل عشوائيّ، وإنما يُضمّ بعضها إلى بعض على وفق تناسب دلاليّ، ونحويّ منضبط، فلا يتصل ــ على سبيل التمثيل ــ مصطلح (دواء) في مجال الصيدلة بوحدات لغويّة كـ (أكدَّ، ومغلق، وشبكة)، بل يتصل بأفعال كـ (أعطى، ووصف)، ونعوت كـ (طبيعيّ، وعرضيّ)[٥]، وهكذا فإن المصطلحات المركّبة تميل إلى الانضمام بنحو انتقائيّ منظّم في التركيب، فهو تركيب يلتزم أشدّ الالتزام بالنظام اللغويّ للغة.

فإذا ارتكز بناء المصطلح المركّب على الرّكاز اللغويّة الجارية على نظام اللغة في تركيبه، فإن ذلك يحقّق أمرين[٦]:

الأوّل، تأمين الحصر الدلاليّ الذي يقوم على عزل مفهوم المصطلح عن المفاهيم المجاورة له في الحقول المعرفيّة الأخرى ، فبالمركب الإضافيّ، أو الإسناديّ، أو المزجيّ، ينتفي قدر كبير من التعدد والاشتراك اللفظيّ، فيؤدي المصطلح وظيفته المرجعيّة بنجاته من مخاطر اللبس، والغموض.

والثاني، إيجاد مفاهيم مركبة جديدة متّكئة على المفهوم البسيط للمكوّن الرئيس، أو ما يمكن أن يطلق عليه (نواة التّركيب)، فالمصطلح (تأثيث الرواية)، وهو مركّب إضافيّ، اتكأ في فهم دلالته على مفهوم نواته البسيطة، وهي (التأثيث) المأخوذة من الأثاث.

وعلى الرغم مما يقدّمه المصطلح المركّب من وظائف تعمل على، تخصيص ((مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد))[٧]، يمكن إثارة عدد من الإشكالات عنه، منها:

أ- ثمة إشكال يتعلّق بالعلاقة بين طول المصطلح، وشيوعه في الاستعمال، وهي علاقة سلبيّة، أي كلما طال المصطلح قل شيوعه، وكلما قصُرَ زاد شيوعه، ولعل سبب ذلك راجع إلى رغبة الإنسان إلى استعمال ما قصر من الكلمات طلبا للاقتصاد اللغويّ، وتوفيرا للجهد، والوقت[٨].

ب- ثمة إشكال يتعلّق بالعلاقة بين طول المصطلح، وقدرة المتلّقي على الفهم، وهي علاقة سلبيّة كذلك، فكلما زاد عدد الكلمات في المصطلح المركّب، قلت قدرة المتلّقي على فهم هذه المركبات[٩].

ج- ثمة إشكال آخر، هو اصطدم المصطلح المركّب بالمقررات التي تُعنى بوضع المصطلحات العلميّة، لأنها مقررات منضبطة ((تفضّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد))[١٠].

ومما يذكر في هذا المقام، أن العربيّة الفصحى قد عرفت قديما بناء مركبات اسميّة على هذا النحو بالجمع بين كلمتين أو أكثر، يمكن لأي منها الاستقلال بذاته، ولكنها تشكّل مع غيرها وحدة بنائيّة واحدة، ومرد ذلك راجع إلى أن طبيعة الكلمة المفردة في نظام العربيّة، فهي كلمة تنماز بالقدرة على الانبناء، والاندماج في غيرها[١١]. وإذا كان التركيب في صناعة المصطلح العربيّ يجري في أنواعه مجرى أنواع المركبات الاسمية العربيّة من جهة، ويختلف عنها بوصفه مركّبا استقر معناه، وحدد في وضوح، وضُيّق في مفهومه المتخصص إلى أقصى درجة ممكنة[١٢] من جهة أخرى، فإننا سنكتفي لتوضيح أنواع التركيب في (المصطلح المركّب)، على النحو الذي ذكرته مظان علم المصطلح[١٣]، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- التركيب الإضافي:

ويتألف من كلمتين، تضاف الأولى منهما إلى الثانية؛ لتصبحا بعد الإضافة وحدة مصطلحية واحدة، ويستعمل التركيب الإضافي في الوقت الحاضر في صناعة المصطلحات العلميّة والتقنيّة، ومن أمثلة ذلك، (التهاب المفاصل) من مصطلحات الصحة، و (نصف قُطر) من مصطلحات الرياضيات، و (فوق المسطرة) من مصطلحات الموسيقى.

٢- التركيب الوصفيّ:

ويتألف من كلمتين أو أكثر، وتكون الثانية وما بعدها وصفا للأولى، ليصبح التركيب وحدة مصطلحيّة واحدة ذات مفهوم واحد، ويستعمل التركيب الوصفيّ في صناعة المصطلحات العلميّة والتقنيّة الحديثة، ومنها، (آلة إملائيّة) من مصطلحات المعلوماتيّة، و(كَبْل سلكيّ مجدول) من مصطلحات النفط.

٣- التركيب المزجيّ:

ويتألف من ضمّ كلمتين إلى بعضهما؛ ليصبحا كلمة واحدة، ويختلف هذا النوع عن بقية أنواع التراكيب في أن الكلمتين الأصليتين تفقدان استقلاليتهما، ويمزجان في كلمة واحدة، وفي مقدمة هذه التراكيب، المصطلحات المركبة التي تبدأ بالوحدة الصرفيّة (لا)، أو بالوحدة الصرفيّة (ما) ، ومن أهم أنماط التركيب المزجيّ في المصطلحات العلميّة والتقنيّة الحديثة التي تبدأ بالوحدة (لا):

أ. لا + اسم جامد، نحو، (لافلز) من مصطلحات الفيزياء.

ب. لا + صيغة نسب، نحو، (لامائيّ) من مصطلحات الحيوان.

ج. لا + اسم مشتق، نحو، (لامتماثل) من مصطلحات النبات.

د. لا + مصدر صناعيّ، نحو (لاانضغاطيّة) من مصطلحات الفيزياء.

أما التركيب العدديّ، فيُعدّ دائرة مغلقة، أي أننا لا نستطيع أن نضيف تراكيب جديدة من هذا النوع، وبذلك تسمى إنتاجيته في عُرفِ علماء المصطلح معدومة، **وأما التركيب الإسناديّ، والتركيب الإتباعيّ**، فأمثلتهما قليلة، لا تسمح بالقياس عليها، ولهذا فإن طاقتهما التوليديّة في صناعة المصطلح محدودة.

واحتكاما إلى ما تقرّر ذكره فيما سبق من أن المصطلح المركّب يقوم على ضم كلمتين أو أكثر في بناء واحد. قد تواجه البحث مسألة التباس المصطلح المركّب بمصطلح (التعبير الاصطلاحيّ)، فهو مصطلح ينسجم في بنيته مع قواعد التركيب في صوغ المصطلح المركّب، فيوحي ذلك بأنهما مصطلحان لمفهوم واحد، وعليه يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: ما الحدود الفاصلة بين المصطلح المركّب، والتعبير الاصطلاحيّ؟

وللإجابة عن السؤال، أقول: التعبير الاصطلاحيّ يباين المصطلح المركّب في كثير من الخصائص منها، أن التعبير الاصطلاحيّ، يعمل وحدة دلاليّة واحدة حيث يمكن الاستعاضة عنها بكلمة لها ذات المعنى، فالتعبير (ألقى الضوء على) تعبير اصطلاحي مُركّب من ثلاث كلمات؛ لأنه مرادف في دلالته لـ (بيّن)، (أوضح)، (شرح)، وهذا لا يكون مع المصطلح المركّب، فهو وحدة لغويّة واحدة متخصصة، تحيل على مفهوم واحد، لا يمكن الاستغناء عنها، بأن تحذف ويحل مرادفها محلها، كذلك يباين التعبير الاصطلاحيّ المصطلح المركّب في أنه لا يمكن استخلاص معناه من مجموع معاني الكلمات المكوّنة له[١٤].

الإطار الثاني

مبادئ إنتاج المصطلح المركّب في رسالة علم الكتابة

مدخل:

بعد أن حددنا في الإطار الأوّل مفهوم المصطلح المركّب في نظام العربيّة الفصحى، فأننا سنَجسّ ههنا أثر المبادئ العلميّة في إنتاج المصطلح المتخصص في رسالة علم الكتابة لأبي حيان التوحيديّ، عبر الانتقال من السمات المفهوميّة إلى العلامة اللّسانيّة، ما من شأنه أن يتركّز في وعينا أن المصطلح بنية ذهنيّة تصوريّة أنشأها العقل المتخصص بالعلم، ثمّ أجراها في علامة لسانيّة خاصة شكّلها معجميا حسب القواعد التي تتحكّم في النظام اللغويّ المستعمل في العربية، وإذا علمنا أن المبدأ هو ((تصوّر أولي سابق منطقيا على جميع الفكرات))[١٥]، فإن ذلك سيقودنا إلى بيان المبادئ التي اتكأ عليها أبو حيان في تكوين المصطلح المتخصص، لأن المبدأ يقدّم تصوّرا قبليا يسهم في الكشف عن المتصوّر الأولي الذي نشأ فيه المصطلح.

وبعد أن دققت النظر في رسالة علم الكتابة، وجدت أن المصطلح عند التوحيدي انبنى على وفق مبدأين، هما:

المبدأ الأوّل: مبدأ التمام، وهو مبدأ عام يشمل الحروف كلها في أثناء رسمها، وخطها، ويراد به، إعطاء الحروف حقها من الخطوط في أبعادها من طول وقصر، وكبر، وصغر.

المبدأ الثاني، مبدأ الإكمال، وهو مبدأ خاص بكل حرف من الحروف، وأعني به، إعطاء هيأة الحرف حقها من الخصائص في الاستقامة، والتسطيح، والميل، والاستلقاء، والتقويس.

أ- مبدأ التمام ومصطلحاته:

أ- ١- المجرّد بالتحقيق:

تأتي صياغة هذا المصطلح من نشاط حسيّ بصريّ، يقوم على تصوّر مفهوم الإبانة التي يحتاجها الخطّاط في أثناء رسمه الحروف سواء أكانت منثورة مفصولة أي، قبل دخولها في تشكيل الكلمة وتكوينها، أم منظومة موصولة مع غيرها من الحروف، مما يفضي إلى التسليم بأن التوحيديّ في رسالته كان ينظر إلى الحروف على نحوين: أحدهما، فرديّ، وأعني به حين يكون الحرف مستقلا بمفرده، ولا تربطه علاقة اندماج أو تَشَكُّل مع غيره، والآخر، كليّ وأقصد، هيأة الحروف وهي مترابطة مع غيرها في الكلمات والعبارات[١٦]. ولو أمعنا النظر في الإبانة بوصفها مفهوما ذهنيّا تكوّن بفعل المراقبة البصريّة لرسم الحروف، لألفينا أن ظهور الحرف ووضوحه وعدم تداخله مع غيره كان سمة مائزة مثّلت هذا المفهوم. وإذا جاز لمثل هذه المقاربة إصدار أحكام تتعلق بإنتاج علامة لسانيّة لمفهوم الإبانة، أمكن القول:

إن وعي التوحيدي بدلالة (المجرّد) وهي علامة لغويّة تحيل على معنى يؤشر وبقوة إلى الانعزال، أي إلى ما لا يكون الشيء محلّا لشيء، ولا حالا في شيء ولا مركبا منهما[١٧]، قد يرجّح زعمنا ويدعم علاقة الربط التي أنشأها أبو حيان ـــ في أثناء اشتغاله في صوغ هذا المصطلح ـــ بين سمة الظهور ومدلول المجرّد، ذلك أن شرط ظهور الحرف ألّا يكون محلّا لغيره، ولا حالا في حرف آخر، فيبدو منعزلا كانعزال الأجزاء عن أبنيتها.

ولا غَرْوَ من أن المعضلة المصطلحيّة لـ(المجرّد)، تختبئ في كونه مصطلحا التبس بغيره من المصطلحات، لأنّه استعمل في تراثنا في الإحالة على أكثر من مفهوم، فقد استعمله علماء العربيّة في الإحالة على مفهومين: الأول، خلو الأسماء والأفعال من الزيادة، والآخر، تعرية الكلم من العوامل اللفظيّة والمعنويّة[١٨]، كذلك أُستُعمِل في الفلسفة ليحيل على مفهوم العزل الذهنيّ والذي يقابله المشخّص المحسوس[١٩]، وربما سمح مفهوم الممكن الذي تصوّره العقل المشتغل في علم الكلام بظهور المجرّد في مظانهم المتخصصة[٢٠]، ويلج المجرَد كذلك علم المنطق حين شرع المناطقة بتصوّر مفهوم صورة الجسم إذا جرّدت منها الكمية، وعندئذ يسمّى المجرد جسما تعليميا[٢١]، ولعل إحالة المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم في متتنا المعرفيّ قد يكون مردّه إلى اشتراك العلوم في أصول ومبادئ عقليّة واحدة.

وبديهيّ وبفعل هذا التشظي المفهومي **للـ(مجرّد)**، لجأ أبو حيان إلى عنصر معرِّف أو محدِّد يعمل على تحديد (المجرّد) بإعطائه خاصيّة تجعله قادرا على الإحالة وبدقة على مفهوم إبانة الحروف في أثناء رسمها من لدن المتخصص في علم الكتابة، ولا ريب في أن اختيار المعرِّفات أو المحدِّدات عند صوغ المصطلحات المركّبة لا يكون على صورة اعتباطيّة، وإنما هي عملية قصديّة تعتمد على منظومة من العلاقات المفهوميّة ذات الخصائص المشتركة[٢٢]، لذلك إخال أن مفهوم إحكام الشيء والإتيان به من دون زيادة ولا نقصان وهو مفهوم تلبّس **بـ(التحقيق)** بالوضع الأول[٢٣]، شكّل خاصيّة مفهوميّة أدركها التوحيدي حين قارب بين المجرّد والتحقيق في علامة مصطلحيّة متخصصة، لأن إبانة الحروف لا تكون إلا من طريق إحكام رسمها وعدم الزيادة في مداتها، أو نقص في قصراتها، وهكذا أضحى (المجرّد) النواة المحدَّد للمصطلح المركّب، و(التحقيق) هو المحدِّد، والعلاقة بين المفهومين هي علاقة عليّة (السبب ـــ النتيجة)، ويرمز علماء المصطلح لهذه العلاقة بالرمز[٢٤]:[ ] وهذا يعني أن المفهوم الثاني علّة وسبب في المفهوم الأول.

←

المفهوم الثاني ← المفهوم الأوّل

وعلى هذا النسج الذي يتخطى التصوّر الذهنيّ للمفاهيم، والخصائص المشتركة بينها، يأتي الصوغ اللّغوي الذي يتوسّل بنظام العربية عند سبكها للمركّبات، فمما لا غبار عليه أن التوحيدي في هذا المصطلح استعمل اسم المفعول من التجريد، والتجريد مصدر الفعل (تُجُرِّد) وهو فعل ثلاثي مزيد مبني للمفعول، وصياغة اسم المفعول من هذا القسم من الأفعال يكون على لفظ مضارعه المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٢٥]، ومن منطلق الإدراك الاشتقاقيّ عند التوحيديّ اقترن اسم المفعول ههنا بـ (أل) فاقترب في خصائصه التركيبيّة والدلاليّة من فعله المبني للمفعول، وعندئذ دلّ **(المجرّد)** على الزمن فضلا على دلالته على الحدث، فبرزت الحاجة الملحّة إلى إنشاء علاقات إسناديّة محكمة مع غيره من الكلمات، حتى يفيد إفادة تامة، والذي أرى أن إنتاج هذا المصطلح خضع لعمليات الحذف، والاشتقاق، وجرى ذلك في خضم قواعد العربية الفصحى والتي تجيز حذف الفاعل وإقامة ما ينوب عنه مقامه، ويمكن بيان ذلك على النحو الأتي:

نفترض أنّ التّركيب القبليّ للمصطلح المركّب (المجرّد بالتحقيق)، هو: تَجرَّد الحرفُ بالتحقيق.

ثمّ خضعت هذه البنيّة الذهنية القبليّة إلى قاعدتين:

الأولى، قاعدة الحذف، وفي هذه القاعدة تمّ بناء الفعل (تَجرَّد) للمفعول، والذي يلحظ أن هذا الفعل، هو فعل ماض مبدوء بتاء زائد، فعندما يأتي الصوغ للمفعول في هذا القسم من الأفعال يُضمّ الأول والثاني منه ويُكسر ما قبل الآخر، فيقال: تُجُرِّد، وحينها يُحذَف الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه، فيصبح التركيب: تُجُرِّد بالتحقيق.

الثانية، قاعدة الاشتقاق، وفي هذه القاعدة أتى الاشتقاق أداةً شارحة قدّمت لنا تفسيرا في ظهور العلامة اللغويّة (مُجرَّد)، وهو اسم مفعول اُشتُقّ من مصدر الفعل المبني للمفعول، وقد استبان أمره آنفا، وبفعل اقترانه بـ (أل) صار شبيها بفعله في قدرته على العمل، وهكذا كانت شبه الجملة المركّبة من الجار والمجرور (بالتحقيق) معمولا له. وإزاء هذا التّصوّر ظهر المصطلح المركّب (المُجرَّد بالتحقيق) ليحيل على مفهوم الإبانة عند رسم الحروف من لدن الكتّاب والخطاطين، قال أبو حيان التوحيدي في رسالته: ((أما المُجرَّد بالتحقيق فإبانة الحروف كلّها منثورها ومنظومها، مفصّلها وموصلها، بمداتها وقصراتها، وتفريجاتها وتعريجاتها، حتى تراها كأنها تبتسم عن ثغور مفلّجة، أو تضحك عن رياض مدبّجة)) [٢٦].

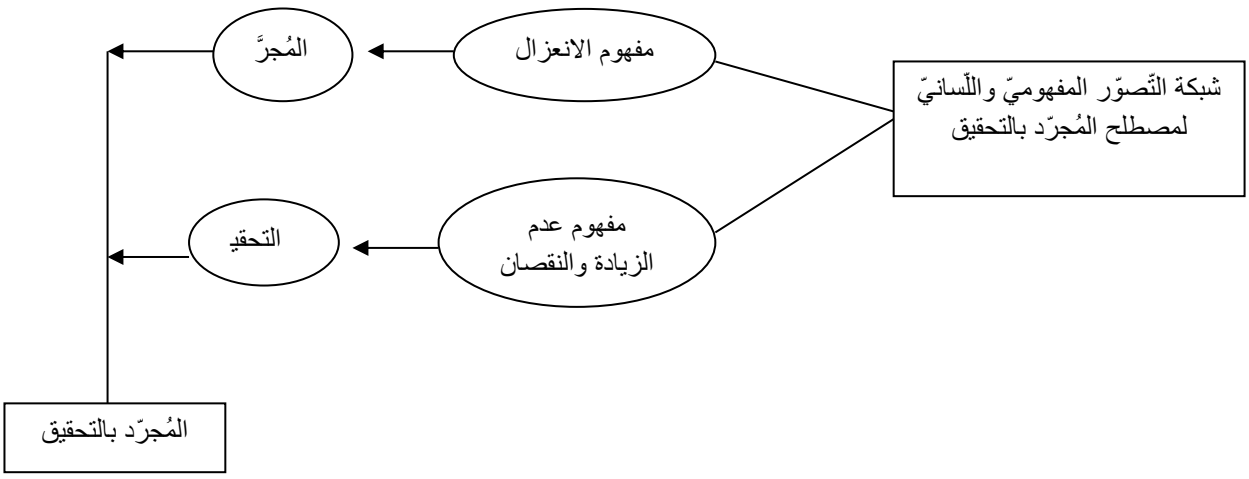

(شكل يوضّح إنتاج المجرد بالتحقيق على وفق التصوّر المفهومي واللّسانيّ للمصطلح المركّب)

أ-٢- المُجاد بالتّدقيق:

المجاد بالتّدقيق مصطلح مركّب صاغه أبو حيان التوحيديّ على وفق مبدأ التّمام، لأنه لا يتعلّق برسم حرف محدد من الحروف، وإنما يشمل الحروف كلّها، وما تحتاجه من الأقدار والنِّسب التي يجب أن تكون عليها. وأغلب الظن أن مفهوم هذا المصطلح تكوّن بفعل المراقبة الحسيّة، وهي مراقبة تتعكز على الذائقة البصريّة لمسارين:

المسار الأوّل، ويتعلّق بمسك القلم وكيفيّة التحكّم فيه، ويوقفنا هذا المسار على أمرين، أحدهما يستبين في أطراف الأصابع الثلاثة: الوسطى والسبابة والإبهام، وينبغي أن تكون مبسوطة غير مقبوضة عند مسكها القلم، والآخر، يظهر في صفة حركة اليد التي تستدعي تأرجحا بين الصعود والنزول، والميل والاستقامة، والاستدارة والتدوير، ولا يتأتى ذلك إلا من طريق يد ليّنة متمكّنة[٢٧].

المسار الثاني، ومما يتحرّى فيه أنه لا ينفك في بنائه عن المسار الأوّل، حيث يتعلّق بحركة زوايا سن القلم، وكيفية نقله من لدن الكاتب الخطاط من نحف إلى عرض، أو من عرض إلى نحف، وهذه المسألة بها حاجة إلى مهارة لكي يجري رسم الحرف على ما اصطلح عليه علماء الخط بـ (النسبة الفاضلة)[٢٨].

وإخال أن مراقبة المسار الأوّل دفع التوحيديّ إلى بناء تصوّر ارتبط بحسن الصنعة، وحَبْكِ النسج بمهارة تتركز في أذناب الحروف ونهاياتها، ولعل هذا الفرض مشفوع بمسوّغ، هو: أن تجويد ذنب الحرف العربيّ، أي نهايته رسما وكتابةً يتكئ أشد الاتكاء على ما أطلق عليه أبو حيان آلية (الاعتمال)[٢٩]، ومدار الاعتمال لا يبين إلا في إحداث تصرّف في الصنعة حتى تصل إلى حدّ الإتقان والجودة.

وفي الحق أن هذا التصوّر يتكل بالضرورة على اللّغة، لأن التصوّرات أبنية ذهنيّة يتمّ تمثيلها في علامة لسانيّة[٣٠]، وبحكم المعرفة اللغويّة صبّ التوحيديّ حسن الصنعة، وحَبْك النسج في (الإجادة) بوصفها مصدرا للفعل الثلاثي المزيد (أُستُجِيد)، يحيل وبكل جلاء على هذا التّصوّر[٣١]. ولما كانت العربيّة لغةً اشتقاقيّة توالديّة تتكاثر من داخلها، وبغية الحصول على علامة متخصصة دالة على المقصود، سرعان ما لجأ المُنتِج للمصطلح (أبو حيان) إلى الاشتقاق ـــ وسيبن ذلك في موضعه ـــ ليصوغ من مصدر هذا الفعل اسم مفعول، ليبرز فيما بعد بصورة (المجاد) حاملا معه (أل)، وعندها يقترب الاسم المشتق من فعله في إنشاء علاقات العمل في ما يليه من الأسماء.

ومن حافة أخرى وعِبْرَ إنعام النظر في المسار الثاني، بدأ الصانع للمصطلح يبني تصوّرًا ذهنيًّا آخرًا أفضى إلى خلق مفهوم استدعي بناء ارتباطات بين بهجة الحروف ورونقها، والأداة التي يعتمل بها، وأعني بالأداة ههنا (سن القلم)، وعندها ابتغت المعرفة اللّغويّة مدخلا معجميا يحيل على مفهوم التعالق والارتباط بين الرونق والأداة، ليتمّ فيه تحويل هذا المفهوم وتمثيله في علامة لسانيّة[٣٢]، وبعد رجوعي إلى متون المعجمات بحثا عن مدخل ملائم أحسبه فرضًا لسانيًّا صبّ فيه التوحيديّ تصوّره في أثناء اشتغاله في بناء مفهوم هذا المصطلح، وجدت أن [د ق ق] وحدة معجميّة وردت فيها معلومات دلاليّة وصرفيّة تلمح إلى أن العرب اشتقوا من [دقق] اسم آلة خالف القياس، هو (المُدُقّ) بضم الميم، والمُدُق من الأدوات التي تدقق ويعتمل بها الأشياء ومنه مُدُق المعطير، وهو حجر أشبه بالجلمود يُدقّ به الطيب[٣٣]، قال ابن منظور: ((والمُدُقّ ... وهو أَحد ما جاء من الأدوات التي يُعتمل بها))[٣٤].

والذي يفاد من السالف زعزعة القطيعة المفهوميّة ورفضها، والإقرار بوجود علاقة بين مفهوم سن القلم في أثناء الخط، ومفهوم المُدُق في أثناء دك الطيّب، لتتأطر العلاقة بين المفهومين على صورة علاقة سببيّة تقوم على العلة الفاعلة، لأن كلا الأداتين مؤثّر في الشيء وعلّة فيه.

هذه الرؤى تدفعنا دفعا إلى مزالق الخلل والخلط، والتي قد تظهر في التساؤل: لماذا لم يستعمل التوحيدي عند بناء هذا المفهوم (المُدُق) بدلا من (التدقيق)؟ وبعبارة أخرى: لماذا كان المصطلح المركّب (المجاد بالتدقيق) أولى وأدقّ من المصطلح (المجاد بالمُدُق)؟ ولو رمنا تقديم إجابة مقنعة عن هذا التساؤل اتكأنا على الدلالة الصرفيّة وهي تضفي ظلالها على المصدر، واسم الآلة، ومعلوم أن المصدر أوسع من اسم الآلة في الدلالة على الحدث، ذلك لأنه غير مقيّد بعنصر الذّات والزمن والشّخص والمكان، أمّا اسم الآلة فهو مكبّل بقيد ما يعالج به من الآلات وينقل[٣٥]، ولما كان المصطلح يلتصق بمفهوم حسن صنعة الحرف وآلته، ألفينا أبا حيان التوحيدي يرجّح المصدر على اسم الآلة.

فإذا اتضحت لنا رِكاز انبناء المفهوم، وكيف تأطّر في مرحلة التمثيل اللّغويّ بعلامة لسانيّة، بقي علينا في هذا الموضع من البحث الكشف عن عملية تأمين الحصر الدلاليّ التي خضع لها هذا المصطلح، ويبين ذلك في الفرض الآتي: ومما يذكر ههنا أن (التّدقيق) ورد في تراثنا بهيئتين: الأولى، بوصفه وحدة لغويّة عامة، وكان ذلك حينما ذكرته المعاجم اللغويّة بهيئة مصدر صريح للفعل الثلاثيّ المزيد (دَقَّق) ليحيل على دلالة التصقت بدقّة الأشياء وإنعام النظر فيها[٣٦]، أما الهيئة الثانية، فكان قد ورد على أنّه علامة متخصصة نقلها الأصوليون والفقهاء من متون اللّغة العامة إلى مظانهم الخاصة لعلاقة مشابهة بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحيّ، لتحيل على مفهوم إثبات المسائل ببرهان دقّ طريقه لناظريه[٣٧]، وهكذا بدا (التّدقيق) وبفعل هذا الامتداد وسعة الاستعمال، يعاني من مشكلة مفهوميّة ارتبطت بعدم قدرته على عزل المفهوم عن المفاهيم المجاورة له في حقول المعرفة الأخرى، هذا الزعم يرجّح فرضنا بأن التوحيديّ في أثناء اشتغاله في إنتاج هذا المصطلح وعى تداخل مفهوم (التّدقيق) في غيره من المفاهيم، فأراد أن ينجو المفهوم من مخاطر اللّبس والمجاورة والغموض فعمد إلى التّركيب.

وطبيعيّ وبحكم نظام العربية الفصحى الذي يجيز بناء المركبات الإسناديّة بضم كلمتين إلى بعضهما تكون الأولى عاملة في الثانية، أنتج التوحيديّ (المجاد بالتدقيق) بوصفه مصطلحا مركّبا يحيل على مفهوم حسن صنعة الحرف باعتمال سن القلم، فقال: ((والمجاد بالتّدقيق ... فتحديد أذباب الحروف بإرسال اليد، واعتمال سن القلم، وإدارته، مرة بصدره، ومرة بسنّه، ومرة بالاتكاء، ومرة بالإرخاء، بما يضيف إليها بهجة ونورًا ورونقًا وشذورًا))[٣٨].

ولما كانت المصطلحات المركّبة تتعرّض في غالب الأحيان إلى الاختزال، والحذف للحدّ من عناصرها الضعيفة والزائدة، واكتسابها مفاهيم محددة واضحة، أرى أن (المجاد بالتّدقيق) تعرّض إلى قاعدتي الاشتقاق، والإضمار، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

تقوم هاتان القاعدتان على أساس أن لكلّ مركّب بنيتين، أحدهما ذهنيّة مفترضة، والأخرى متحققة منطوقة، فالأصل المفترض في (المجاد بالتّدقيق) هو:

استجاد الحـــــــــــــــرفُ بالتّدقيق

ومسوّغ افتراض هذا الأصل، الضوابط اللّغويّة التي تتحكم في صوغ اسم المفعول ودلالته في العربيّة، فالمجاد في رسالة أبي حيان اسم المفعول أُشتُقّ من مصدر الفعل المبني للمفعول، وقد نبّهنا على ذلك في السالف ذكره، فتحوّل الفعل من البناء للفاعل (استجاد) إلى البناء للمفعول (أُستُجِد)، فأضحى التركيب:

أُستُجيد الحـــــــــــرف بالتّدقيق

ثم أنيب المجرور بحرف الجر مناب الفاعل، وأضمر الفاعل مع وجوده، لدليل يدلّ عليه، وأقصد بالدليل: ظرف أداء المقال، فلم تنفك رسالة التوحيديّ تنصاع إلى سياقها الثقافي، وتتصل بحديثها عن الحروف ومعانيها، وهكذا ظهرت بنية افتراضيّة أخرى جاءت بصورة:

أستُجيد بالتّـــــــــــــدقيق

لتأتي بعد ذلك مرحلة الصوغ الأخير، وفيها أُشتُقّ اسم المفعول من مصدر الفعل (أُستُجِيد) لمقتضيات استدعتها سمات الوصف الذي يأتي على وزن: (مفعول) في العربيّة، لتظهر على السطح بنية مكتوبة منطوقة:

المجاد بالتّـــــــــــــدقيق

أ-٣- المميّز بالتّفريق:

تعكّز صوغ هذا المصطلح على تصوّر مقدار المسافة بين الحروف، وهي مسافة تتكوّن عِبْرَ الانتقال من حرف إلى آخر في أثناء بناء التشكيلات الجماليّة للكلمة، فمما هو شائع عند أرباب الخط وعلمائه اطّراد قياس المسافة بين الحرفين بمقدار نقطة تقريبًا، ثمّ يتغيّر هذا المقدار بالنظر إلى أمرين[٣٩]:

الأمر الأوّل، ويتصل بكتلة الحرف، فمما لا يخالج الشكّ فيه أنّ من الحروف ما يكون كبيرًا، كالسين والشين، والصاد والضاد واللام، ومنها ما يكون صغيرًا كالراء والزاي والميم، فعندما يتصل السين بالياء في كلمة (ســـيف) مثلًا، تكون المسافة بين الحرفين بمقدار ثلاث نقط، وكذا الحال عند اتصال اللام بالزاي في كلمة (ألـــزم)، وتحسب المسافة من رأس الحرف إلى سن القلم من السّواد إلى السّواد.

الأمر الثاني، ويبين هذا الأمر في هياكل الحروف واتجاهات اتصالها، فمن الأحرف ما تكون نازلة، ومنها ما تكون صاعدة، فعند اتصال النازل بالصاعد من الحروف فإن مقدار المسافة يتغيّر، ومن ذلك: اتصال الميم وهو حرف نازل بقسم من الأحرف الصاعدة كالهاء مثلًا، فعندها ينبغي أن تكون المسافة بمقدار نقطتين.

فضلًا على ذلك، فقد يجيء أمر ثالث يفضي إلى تغيير مقدار المسافة، ويكون بالنظر إلى حركة وصل الحرف بغيره من الأحرف، فإن كان الوصل مفتوحا فالأفضل أن يكون معه المدّ، والّذي يستدعي تطويلا في المسافة قد تصل أحيانًا إلى ست نقط، وإن كان ذاك الوصل الذي مدّدته مضمومًا أو مكسورًا فالأولى ألّا يعمل الخطّاط المدّ، لأنه يتسبب في فراغ بين الأحرف المتصلة لا يمكن إغلاقه.

وعلى الرغم من دقة مقدار المسافة التي حدّدها علماء الخط والكتابة، يبدو أن أبا حيان التّوحيديّ وبحكم الانطباعات الذوقيّة لهياكل الحروف وحظها من الخطوط التي تركّب منها، تحسّس تصدّعا وتشوّها قد طرأ على كمية الأقدار التي ينبغي أن تكون عليها تلك المسافات، وجاءت هذه التصدّعات من جهتين: الأولى، وفيها تساهل قسم من المبتدئين في تعلّم الخط وأحكامه في مراعاة الأقدار، والثانية، تمثّلت بجهل بعضهم في دقّة المسافة ومقدراها الكافي، وعلى مرقاة هاتين الجهتين، وعتبها تكوّن مفهوم ألتصق بحفظ الحروف من التزاحم، ومنع تداخلها في بعضها، فأراد أبو حيان أن ينبّه المبتدئ المتعلّم على مباعدة الأحرف من طريق مراعاة ضبط المسافات فيما بينها، لكي لا يظهر الحرف ملابسًا أوّل منه لآخر، فاتكأ على معرفته اللّغويّة وهي معرفة توفّر نظاما يتيح اقتران المفهوم بالعلامة اللسانيّة عبرَ عملية الاستحضار المعجمي[٤٠]، ليصبّ المباعدة في قالب (التّفريق)[٤١].

والّذي تراءى لي أن (التّفريق) مصطلح يفتقر إلى الدقّة في الإحالة على هذا المفهوم، ذلك لأنه لم يتمكّن من حصر مفهوم الحفظ من التزاحم عن المفاهيم المجاورة له، فقد ورد (التّفريق) عند البلاغيين مصطلحًا مفردا

أُستُعمِل في علم البديع ليحيل عل مفهوم التباين بين أمرين من نوع واحد في المدح وغيره[٤٢]، كذلك استعمله علماء الفقه بوصفه مصطلحًا يحيل على مفهوم عدم الجمع بين أمرين أو أكثر، كالتفريق بين الأمّ وولدها، أو التفريق لأموال خشية الصّدقة[٤٣]، وهكذا وفي ضوء السعة في الإحالة على أكثر من مفهوم، بقي التفريق ينأى بنفسه عن الحصر والتّخصيص، وبغية إنتاج مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد، فإننا نزعم أن المنشئ للمصطلح (أبا حيان التّوحيديّ) ركن إلى التركيب ليبني من طريقه مصطلحًا مركّبًا ضُيّق في مفهومه، وحدّد بوضوح، وجاء ذلك عِبرَ استدعاء عنصر آخر، وأعني به (المُميّز)، وإذا كان المصطلح المركّب يجري في صوغه على العلاقات المنطقيّة والوجوديّة بين المفاهيم[٤٤]، كشفتْ لنا المقاربة المصطلحيّة في هذا الموضع من البحث عن الفرض الآتي:

فمما هو مسلّم به أن هذا المصطلح رُكّبَ في جزئه الأوّل من (المُميّز) وقد مثّل هذا الجزء عنصرًا محدِّدا أو معرِّفًا لـ(التّفريق)، ولا ريب فيه أن الانحدار الاشتقاقي لـ(المُميَّز)، كان من مادة الفعل الثلاثي المزيد المبني للمفعول (تُمُيِّز)، وهو يُفصح عن قالب صرفيّ تُجيزه العربيّة الفصحى في أثناء بناء اسم المفعول، وبعد رجوعي إلى متون المعجمات اللّغوية بحثًا عن السمات الدلاليّة لهذه المادة، لعلّي أقف على العلاقة بين (المُميّز) و(التّفريق) وأشرف عليها، وجدتُ أنّ أهمّ سماتها هي: العزل والفرز، يقال: ((ومِزْتُ الشيء أَمِيزُه مَيْزاً عزلته وفَرَزْتُه وكذلك مَيَّزْتُه تمييزاً فانْماز))[٤٥]، ومن باب السّمات هذا يمكن أن نؤسّس دعامة نلجها ونتوسّل بها فنستعملها في الكشف عن العلاقات بين جُزأي المصطلح المركّب، فإذا عدنا إلى (التّفريق) نتبيّن خصائص المفهوم، سرعان ما تحلّ سمة الفصل بين الشيئين، وعندها تتوالى العلاقة بين الجزأين، وهي علاقة مشابهة، فكلا المفهومين في خصائصهما يفضيان إلى العزل والفرز ومن ثمَّ الفصل، وقد استعمل علماء المصطلح الرمز[٤٦]: [≈] للدلالة على هذه العلاقة، وهذا يعني أن سمات المفهوم الأوّل تشابه سمات المفهوم الثاني.

المفهوم الأوّل ≈ المفهوم الثاني

وبعد ذا نأتي إلى مسلك الصّوغ اللّغويّ في (المُميّز بالتّفريق)، وترسّختْ سنن الصوغ ههنا في اللّجوء إلى علاقات الإسناد عندما عمد أبو حيان إلى تعريف اسم المفعول بـ (ألـ)، فأضحى الاسم المشتق بمنزلة فعله، فصارت به حاجة إلى أن يعمل في ما يليه من الأسماء، ولما كان (المُميَّز) في هذا المصطلح اسم مفعول، واحتكامًا إلى الروابط التي تفرضها أنظمة اللّغة بين اسم المفعول ومعموله، حُذفَ الفاعل وأُنيب منابه الجار والمجرور، وهكذا ورد المصطلح المركّب في الرسالة بكلّ حمولاته التّصوريّة وتراكماته اللّغويّة، قال التّوحيدي: ((والمُميّز بالتّفريق ... فحفظ الحروف من مزاحمة بعضها لبعض، وملابسة أوّل منها لآخر ليكون كلّ حرف منها مفارقًا لصاحبه بالبدن مجامعًا بالشّكل الأحسن))[٤٧].

ولئن كان المصطلح المركّب يتكوّن من بنيتين، أحدهما عميقة مفترضة قارّة في مناطق إنتاج اللّغة في الدّماغ تخضع إلى قواعد التحويل، والأخرى سطحيّة متحققة منطوقة تظهر في الجهاز النطقيّ، فإننا سَنَفْرُغُ إلى التّصوّر الآتي:

[البنية السطحيّة المنطوقة] المُميَّز بالتّفريق

↑

[التّحويل] اشتقاق اسم المفعول + ألـــ

تُمُيِّز بالتّـــــفريق

[التّحويل] بناء الفعل للمفعول + حذف الفاعل

↑

[البنية العميقة المفترضة] تَمَيّز الحرفُ بالتّفريق

(مخطط يوضّح البنية العميقة، والسطحيّة للمصطلح المركّب: المُمَيَّز بالتّفريق)

الإطار الثاني

مبدأ الإكمال وأثره في إنتاج المصطلح المركّب

ب- مبدأ الإكمال ومصطلحاته:

ب- ١- المُجَمّل بالتّحويق:

اطّرَد الصوغ المصطلحيّ لـ (المُجَمَّل بالتّحويق) على وفق مبدأ الإكمال، ومدار هذا بدأ عندما تصوّر علماء الكتابة والخطّ، جمال انسيابيّة الفاء والقاف والواو وما أشبهها وتعانق أجزائها، متوسلين في ذلك بما لديهم من ذائقة حسيّة متكئة على حاسة البصر، ويصادف أن رأس هذه الأحرف تتكوّن بالآلية نفسها، وضابط صحتها أن تتساوى رؤوسها في رسمها إذ إنّها تُكتب بعرض القلم الكامل بمقدار خمس نقط والبياض بينهم كَحَبَّة السّفرجل، أو كعين الإوزّ، وتُرسم على النحو المؤشّر في هذا الشّكل:

ثمّ تُستكمل استدارة الأحرف بنهاية القلم أو بقلم رفيع غيره، ولا يظهر بديع نسج هذه الأحرف ورقة شكلها، إلا إذا تساوى السّواد مع البياض، ومناط كلّ ذا معقود بحركة دائريّة تكون في أعلى الرأس[٤٨].

وإخال أن نسق الحركة الدائرية في أثناء كتابة رأس الفاء وأشباهها هو الّذي أفضى فيما بعد إلى تكوين مفهوم هذا المصطلح، لأن (التّحويق) كان يحمل في نواته الدلاليّة الأولى معنى: الإحاطة بالشيء المستدير[٤٩]. ومن اليسير القول إنّ (التّحويق) مصدر قياسيّ لفعل ثلاثيّ صحيح اللّام مزيد بحرف واحد، وأعني (حوّق)، وهو علامة عامة تستحضر كلّ أنواع الدلالات اللّغويّة المتاحة للتداول بين جماعة الناطقين بها، ولكي توظّف هذه العلامة العامة في بناء مصطلح متخصص لا يفهمه إلا الحذّاق المهرة في علم الكتابة، أزعم أنّ التّوحيدي لجأ إلى استحضار علامة أخرى تحيل على مفهوم آخر، بغية تضييق المعنى اللّغوي العام، وتحويله من الدلالة الكليّة إلى الدلالة الجزئيّة الخاصة، وهكذا وفي هدي العلاقة المنطقية والوجوديّة بين المفاهيم، نفذ أبو حيان وعبرَ معرفته

اللّغوية الحاضرة في ذهنه إلى مادة [ج م ل]، ليصبّها في قالب (تُفُعِّل) وهو قالب صرفيّ يُجيزه نظام اللّغة في العربيّة عند اشتقاق اسم المفعول، ومن هذا القالب وذاك الاشتقاق فإذا بمصطلح (المُجَمَّل) يظهر جليّا، مما جعله معرِّفًا أو محدِّدا لـ (التّحويق).

وعلى سمت هذا النّسج، وبقصد الافتتان بارتياد مسارات الكشف عن العلاقة بين (مفهوم المُجَمَّل)، و(مفهوم التّحويق)، يمكن أن نخلص إلى فرضين:

الفرض الأوّل، وأذهب فيه إلى أن أبا حيان وعِبْرَ تكاثف التّفكير الفلسفيّ في وعيه، أدرك سمات مفهوم (المُجمَّل) من طريق تصوّره للخطّ بوصفه هندسة روحيّة يقوم على فلسفة جماليّة[٥٠]، ومن مدد هذا التّصوّر أزعم أنّه عمل على تحليل هذا المفهوم إلى سماته بالنظر إلى مفهوم الجمال عند الفلاسفة، فالجمال عندهم تناسب واعتدال في الأشياء يرضيان النفس، ويبعثان فيها سرورا ولطفا[٥١]، وما إن استقر أمر فلسفة الخط الملتصقة بالجمال، فإذا باعتدال الاستدارة وتناسبها في رأس الفاء وأشباهها من الأحرف، وما يحدثه من أثر في نفس المتخصص في علم الكتابة، يشكّل سمة مفهوميّة حددت صفة (المُجمَّل).

الفرض الثاني، لم ينفك مفهوم (التّحويق) في تكوين سماته عن التّناسب والاعتدال في نسق الحركة الدائريّة الّتي تتوالي تدريجيًّا على رأس الفاء وأشبهها في مراحل رسمها، مما يكسب الأحرف حلاوة ويزيدها طلاوة على حدِّ قول التّوحيديّ في رسالته[٥٢]، فتشعر النّفس المتذوقة لجمال هندسة الخطّ عندئذ بالرِّضا وبالبهجة.

قد يبدو وعلى وفق السالف من الفرضين أننا في وضع يمكننا من تلمّس العلاقة بين المفهومين، ونخلص إلى أنّها علاقة سببيّة قائمة على العلّة الغائيّة، فتناسب الاستدارة واعتدالها علّة في شعور النّفس بجمال هذه الأحرف، ويمكن أن نمثّل هذه العلاقة رمزيّا على الشّكل الآتي: **المفهوم ٢ ← المفهوم ١.**

وما دمنا نتحرك ههنا في إطار المقاربات بين السّمات المفهوميّة وعناصر التّسمية، فلنسط بعض الضوء على محددات البناء اللّسانيّ لهذا المصطلح. ألمحنا آنفًا إلى أن أبا حيان انصرف في أثناء اشتغاله في تكوين هذا المصطلح إلى اشتقاق اسم المفعول من مصدر فعله المناسب وأعني الفعل: تُجُمِّل، وقد جيء به ملتصقا بـ (ألـ) مما أكسبه ذلك دلالة على الزمن فضلا على دلالته على الحدث وذات المفعول، وفي هدي نظام العربيّة التركيبيّ وبفعل هذا الالتصاق امتلك الاسم ههنا طاقة بنائيّة في إنشاء علاقات تقوم على العمل، فجرى مجرى فعله المجهول في ذلك، فحُذف فاعله وأنيب منابه المجرور بحرف الجر. قال أبو حيان: ((والمُجمَّل بالتّحويق ... فإدارة الواوات والفاءات والقافات وما أشبهها مصدّرة وموسطة ومذنّبة بما يكسبها حلاوة ويزيدها طلاوة))[٥٣].

وإذا أردنا معرفة البنية الذهنيّة المفترضة للمصطلح المركّب، وكيف حوّلت في عقل علماء الكتابة إلى بنية منطوقة ظهرت وشاعت على ألسنة المتخصصين في هذا العلم، فإننا سنعمد إلى التّحليل اللّغوي الآتي:

أ- البنية الذهنيّة لـ (المُجمّل بالتّحويق) هي:

تَجَمَّل الحرفُ بالتّحويق

وبحرص تركيبيّ خضع الفعل المعلوم (تَجَمَّل) إلى عمليّة اشتقاق صرفيّ، ليُبنى منه الفعل المجهول، وعندئذ أتت قاعدة الحذف وهي قاعدة تقتضيها السّمات النّحويّة للفعل في حال بنائه للمجهول، فحذف الفاعل، ثمّ حوّلت تلك البنية إلى: **تُجمّـــل بالتّحويق**

ب- في ظلّ فاعلية الاشتقاق في توالد الألفاظ، جرت صياغة اسم المفعول من مصدر فعله المبني للمجهول، ثمّ حُلّيَ الاسم بـ (ألـ) ليجري مجرى فعله في الدلالة والعمل ـــ وقد استبان ذلك فيما سبق ـــ لتظهر بنية المصطلح في النّطق بصورة: **المُجمّل بالتّحويق**

ب-٢- المُحَسَّن بالتّشقيق:

تأمّل المهرة في الخطوط، العارفين برسومها واستعمال أدواتها حرف الصاد والضاد، والطاء والظاء والكاف، فتحسسوا حقوقها من الخطوط التي تُركّب منها، وتصوّروا أقدارها من المساحات، ثمّ ذهبوا إلى أمرين:

الأمر الأوّل، وفيه أقرّوا أنّ هذه الأحرف تتكوّن من خطوط مركّبة تسلكُ في مسارها مسلكًا يوحي إلينا وكأنّ بعضها يولد من بعض، فالصاد على سبيل المثال ((شكل مركّب من ثلاثة خطوط مقوّس ومنسطح ومقوّس))[٥٤]، ولا يبدأ الخط المنسطح إلا عند انتهاء المقوّس، ومن سنّ القلم عند نهاية المنسطح يولد الخط الثالث، أعني: المقوّس الثاني، وهكذا وكما مؤشّر في الشّكل الآتي:

أمّا الأمر الثاني، فاستلزم حفظ الشّكل الداخليّ لهذه الأحرف، ولا يتأتّى ذلك إلا من طريق الدقّة في التّعامل مع البياض الّذي يظهر فيها، فعند خطّ الكاف ورسمها ينغرس البياض في وسطها، ويبين مع الصاد وأشباهها في رأسها، فيغدو ذاك فُرْجة أو فراغا أشبه بموضع الصّدع البائن، وهكذا تتوازى العلاقة بين البياض والسّواد، وهي علاقة تُسبك في إطار طرديّ، فكلما كان البياض أتمّ وأمكن، كان السّواد أسلم وأوضح، لأن الذائقة الحسيّة للبصر عندما تجسّ جمال الحرف تنظر إلى مناطق السّواد الكثير، ومن رؤى السّواد والبياض يُبنى التّناسب بين الكتل عند كتابة هذه الأحرف ورسمها، فإذا استقام التناسب استقامت صحة هذه الأحرف[٥٥].

ولو رمنا إعادة النظر في الأمرين السابقين على نحو من التأمّل، لاستبان لنا أن الوعي بتصوّر تشظّي الأشياء بعضها من بعض، وتحسس الفراغ الذي يظهر بفعل الانفراق بين البياض والسّواد، هو الّذي أفضى إلى تكوين مفهوم التشقيق في ذهن المتخصصين في علم الكتابة، وحجّتنا على هذه الدعوى متون معجمات اللّغة الّتي يتمحّض فيها التّشقيق حين يرد في مادة [شقق] للدلالة على هذا المعنى[٥٦].

وبالنظر إلى الالتباس بين المعنى اللّغوي المشترك المتاح للتداول، وبنية الرصيد المصطلحي الّذي يطلب علامة لسانيّة خاصة تُسهم في الإحالة على مفهوم علميّ ينتمي إلى حقل معرفيّ محدّد، فلا جرمَ أن التّشقيق بوصفه مصدرًا للفعل (تشقّق) يظل علامة لغويّة متاحة للتواصل العام، وفي هذا الموضع بالذّات تبرز المشكلة المصطلحيّة للتّشقيق حين يعجز في الإحالة على مفهوم يلتصق بمبدأ الإكمال في أثناء رسم الكاف والصاد وأشباهها، ولكي ترتدي هذه العلامة العامة لباس المصطلح المتخصص، فينتفي التّعدد والاشتراك اللّفظيّ، عمد أبو حيان إلى التّركيب الإسناديّ ليستحضر معرِّفًا لـ (التّشقيق)، وأعني به العنصر الأوّل في بناء هذا المصطلح، وهو: (المُحسّن)، ومن دقّة ما يحدث في صوغ المصطلح المركّب ههنا مجيء (المُحسّن) على وفق إدراك عقليّ لعلاقة بين مفهومين، وإخال أنّ التوحيديّ عندما طفق يبحث عن علاقة مفهوميّة يتعقّلها بين التّشقيق والمُحسَّن وقف على علاقة وجوديّة تقوم على تجاور (السّبب ـــ النتيجة) مما يجعل تشقيق هذه الأحرف سببا في حسن صورها، وفي الحقّ وتبعا لما سلف نزعم أنّ علماء الكتابة ربطوا تشكيل الحروف من جهة الجودة والرداءة بمعيارين جماليين، هما: معيار الحسن ومعيار القبح، ولعل قول القلقشنديّ في صبحه يدعم زعمنا: ((الخط إنّما يسمّى جيّدًا إذا حسُنتْ أشكال حروفه، وإنّما يسمى رديئًا إذا قبُحتْ أشكال حروفه. وحُسن صور حروف الخط في

العين شبيه بحسن مخارج اللّفظ العذب في السّمع))[٥٧]. وبعد ذا نعود الآن إلى عمليّة التّركيب الإسناديّ التي استكان إليها هذا المصطلح، وجرى البناء والتّركيب عِبْرَ المراحل اللّغويّة الآتية:

المرحلة الأولى، وفيها تشكّلتْ بنية ذهنيّة لـ (المُحَسَّن بالتّشقيق)، هي: **تَحَسَّنُ الحرفُ بالتّشقيق**، ثمّ مرّ الفعل المبني للفاعل (تَحَسَّنُ) بعملية اشتقاق صرفيّ، ليُؤخذ منه الفعل المبني للمفعول، وعندها تحوّلت هذه البنية إلى:

تُحُسِّنَ الحرفُ بالتّشقيق

والّذي يلحظ في البنية المحوّلة أن الفاعل وقع مسندًا إليه بعد فعل تام مجهول، وهذا لا يُجيزه النّظام في العربيّة الفصحى، لأن الفاعل ينبغي أن يكون مسندا إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه، وعليه تخطّى التّركيب هذه المرحلة ليلج في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية، وفيها خضعت البنية المحوّلة (تُحُسِّنُ الحرفُ بالتّشقيق) إلى قاعدة الحذف، وهي قاعدة تقتضيها السّمات النّحويّة للفعل المبني للمفعول، فحُذِفَ الفاعل (الحرفُ) وناب منابه شبه الجملة من الجارّ والمجرور (بالتّشقيق)، لتظهرَ بعد الحذف بنية ذهنيّة أخرى هي:

تُحُسِّنُ بالتّشقيق

المرحلة الثالثة، وأتى فيها الصوغ البديل الّذي يتوسل بقالب صرفيّ يقدّمه نظام اللّغة عند اشتقاق اسم المفعول ليحصل الميز بينه وبين اسم الفاعل، وإمعانا في تركيز الميز اطّرد اشتقاق اسم المفعول من (يُفعَلُ) لأنه جار عليه، وقد أشرنا إلى ذلك آنفًا، وإذا بان لنا أنّ الفعل (تُحُسِّنُ) من غير الثلاثي، فإنّ الصياغة ستأتي على لفظ مضارعه المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وبين الصياغة والقالب الصرفيّ ظهرت بنية سطحيّة متحققة هي:

المُحسَّنُ بالتّشقيق

وعلى وفق هذا التّصور ورد المصطلح المركّب في رسالة أبي حيان فقال: ((والمُحَسَّن بالتّشقيق ... فتكنّف الصاد والضاد والكاف والطاء والظاء وما أشبه ذلك مما يحفظ عليها التّناسب والتّساوي، فإن الشّكل بهما يصح ومعهما يحلو))[٥٨].

ب- ٣- المُحلَّى بالتّحديق:

أفضى التأمّل في المُحلَّى بالتّحديق بوصفه مصطلحًا مركّبًا إلى أنّ الذّائقة البصريّة لدى علماء الكتابة والخطّ بدأت تذوق رسم الحاء والخاء والجيم، فتصوّروا جمال رأسها، ثمّ أقروا: بأنّ قالبها التّشكيليّ وقيمتها الفنيّة لا تتأتى إلا من طريق تحقيق بياضها الأوسط، فيبدو وكأنه خرزة أو لوزة محاطة بالسّواد، وأجلى ما يكون هذا الصنيع عندما تتصل الحاء وأشباهها بالأحرف الصاعدة كالألف مثلًا[٥٩]، وكما مبيّن في الشّكل الأتي:

مما تعيّن تكوين نسق ذهنيّ التصق أشدّ الالتصاق بمفهوم حدقة العين والتي تحيل على معنى الثّقب الّذي يقع في وسط قزحيتها[٦٠]، وبقصد إماطة اللّثام عن هذا التصوّر وتحويله إلى علامة لسانيّة، وبقدر قرب ذاك المفهوم من الدلالة في مادة [حدق] تيسّر لأبي حيان التّوحيدي النفاذ إلى المعجم معتمِدًا في ذلك على معرفته ألفاظ اللّغة

وفصائلها ليستحضر (التّحديق) بوصفه مصدرًا للفعل الثلاثي المزيد (تحدّق)، وإخال أن أبا حيان يرشّح (التّحديق) على غيره من الأبنية والمصادر الّتي تُشتَقّ من مادة [حدق]، لقياسيّة هذا المصدر وطاقته التوليديّة في بناء المصطلح فضلا على كثرة استعماله، ذلك لأنّه على وزن: تفعيل، ولا يخفى أن التّفعيل قالب صرفيّ تُصبّ فيه أسماء الأعيان كثيرًا[٦١].

وبين تكوين التصوّر، واستحضار العلامة اللّسانيّة تسلّل أمر طارئ يتعلّق بعجز المصطلح المفرد البسيط (التّحديق) في الإحالة على هذا المفهوم المستحدث، وعندئذ اضطر التّوحيديّ إلى التّركيب، لسدّ رمق الحاجة العلميّة المتجددة، وجرى سدّ الرمق على مستويين:

أحدهما ذهنيّ، وأتى حين أدرك أبو حيان العلاقة السببيّة بين مفهوم جمال الخرزة في الحاء الملوّزة، ومفهوم اللّذة التي تنطبع في العين بفعل ذاك الجمال، والآخر لسانيّ، ظهر على صورة التّمثيل الدّلاليّ حين تمّ تشفير مفهوم اللّذة في مادة [حلا][٦٢] ليأخذ منها أبو حيان في مرحلة الصوغ الاشتقاقي الفعل المجهول: تُحلِّي، ليبني منه اسم مفعول مقترن بـ(ألـ) وأعني: المُحلّى، ليضحى بعد ذلك محدِّدًا لـ(التّحديق)، وهكذا وبفعل هذا التحديد نجا المصطلح من مخاطر اللّبس والتّداخل.

وإذا كان الأمر في استحضار (المُحلَّى) خضع إلى إدراك العلاقة بين المفاهيم، فإن إسناده إلى (التّحديق) كان منوطًا بمراحل الصوغ التّركيبيّ الجارية على نظام التّسمية في اللّغة، ويمكن تصوّرها على النحو الآتي:

تأسس بناء المصطلح المركّب ههنا على علاقة إسناديّة تآلفيّة بين عنصرين: اسم المفعول المقترن بـ(ألـ) والّذي ضارع فعله في الدّلالة الزمنيّة وجرى مجراه في العمل فاحتاج إلى معمول، مما أفضى إلى مجيء شبه الجملة من الجار والمجرور لتمثّل العنصر الآخر في بناء هذا المصطلح، فمثله في ذلك مثل المصطلحات المذكورة قبله. وإذا كانت المصطلحات المركّبة تمرّ بأكثر من قاعدة تحويليّة، فلم يكن بدّ من أن نقول:

إنّ البنية الذهنيّة المفترضة في (المُحلّى بالتّحديق)، هي:

تَحلّى الحرف بالتّحديق

ثمّ تغيّرت صيغة الفعل المعلوم (تَحَلّى) بضم الحرف الأوّل والثاني، وكسر ما قبل الآخر، ليظهر بعد التغيير الفعل المجهول (تُحُلِّي) فاقتضى التغيير في الصيغة نقصان في عدد عناصر التّركيب، فحُذف الفاعل (الحرف) وأقيم مقامه المجرور بحرف الجرّ (بالتّحديق)، فتكوّنت البنية:

تُحُلِّي بالتّحديق

وبين التّغيير في الصيغة والتّقليل في عدد العناصر أتت عملية الاشتقاق وعلى وفق قوانين علم الصّرف وقواعده ولِدَ من الفعل المجهول اسم مفعول من لفظه، وهو (المُحلّى) وقد ذكرنا ذلك آنفًا، وعلى هذا النسج الذي تخطى البنية الذّهنيّة، تعترضنا بنية متحققة ظهرت على صورة مصطلح متخصص ذكره أبو حيان فقال: ((والمُحلّى بالتّحديق ... فإقامة الحاء والخاء والجيم وما أشبهها على تبييض أوساطها، محفوظة عليها من تحتها وفوقها وأطرافها كانت مخلوطة بغيرها أو بارزة عنها حتى تكون كالأحداق المفتَّحة))[٦٣].

البعد الذّهنيّ

إدراك بصريّ

إدراك جماليّ

إقامة علاقة

البعد اللّغويّ

استحضار معجميّ

اشتقاق صرفيّ

تركيب إسناديّ

المصطلح المركّب

المُحلَّى بالتّحديق

(خطاطة توضّح إنتاج المُحلَّى بالتّحديق على وفق بعدين: بعد ذهنيّ، وآخر لغويّ)

الخـــــاتمـــــة

بعد أن أوشكت هذه الدراسة أن تطوي صفحتها الأخيرة أو كادت، بقي علينا أن نورد في هذا المقام أهم النتائج التي خرجت بها، ويمكن بيانها على النحو الأتي:

١. ذهب التّوحيديّ في رسالة علم الكتابة إلى تأسيس المعرفة المصطلحيّة المتعلّقة بخطّ الحروف ورسمها، على تسمية المفاهيم الحسيّة، وهي مفاهيم تمّ تصوّرها بوساطة الذائقة البصريّة لمدركات البصر.

٢. قرن العقل المنتج للمصطلح المركّب (عقل أبي حيان)، المفهوم في علم الكتابة بمفاهيم أخرى، وعليه أقرّت الدراسة تجاذبًا في المصطلح بين علم الكتابة، وغيره من العلوم، كان أهمها، علم اللغة، والنحو، والشريعة، والحديث، وهو تجاذب يُنبئ عن تداخل المعارف، والعلوم في الحضارة العربيّة الإسلاميّة في وقت مبكر.

٣. أقرّت الدّراسة أنّ صناعة المصطلح المركّب في رسالة التّوحيديّ في علم الكتابة، تعاني من إشكالية تسمية المفهوم بالمصطلح المفرد البسيط، مما تعيّن النّزوع صوب التّركيب بغية تأمين الحصر المفهوميّ الّذي يقوم على عزل مفهوم المصطلح عن المفاهيم المجاورة له.

٤. احتكم أبو حيان في بناء المصطلحات المركّبة إلى المعيار الجماليّ، وهو معيار أُستُنِد عليه في بيان ما يطرأ على الحروف العربيّة في أثناء خطّها من حُسن أو قبح.

٥. يُعدّ الضبط لمقادير الحروف وموازينها (نسبتها الفاضلة) مبدأً بنائيّا في علم الكتابة، أُطّرَ فيما بعد بجملة من التصوّرات الحسيّة، وهي تصوّرات استحضرها العقل المتقن لأحكام الرّسم والخطّ (عقل أبي حيان) في لحظة إنتاج المصطلح.

٦. تمكّن التّوحيديّ وبفعل اتّكائه على المعرفة اللّغويّة الرّاسخة في الذّهن من استثمار الدلالات اللغويّة التي أفرزتها المتون المعجميّة، وهو يصنع مصطلحا ينتمي إلى حقل معرفيّ متخصص، في مرحلة التمثيل اللغويّ.

٧. التّركيب في صناعة المصطلح عند أبي حيان كان منوطًا بمعرفة العلاقة الّتي تفرضها الأسس المنطقيّة والوجوديّة، فلا ترتبط العناصر في المصطلح المركّب بشكل عشوائيّ، وإنّما يُضم بعضها إلى بعض على وفق تناسب تُظهره جملة من العلاقات، كعلاقة التشابه، وعلاقة التباين وعلاقة السببيّة، وكان للعلاقة الأخيرة أثر في تصوّر المفهوم وإنتاج المصطلح.

٨. جرت صناعة المصطلح المركّب في رسالة علم الكتابة على التركيب الإسناديّ، وظهر ذلك عِبْرَ إبراز علاقات العمل الّتي تنشأ جراء إسناد الوصف الّذي جري مجرى فعله في الدّلالة الزمنيّة إلى ما يليه من أشباه الجمل المكوّنة من الجار والمجرور.

توصيات الدراسة:

يوصي الباحث بتبني منهج الدراسة المصطلحيّة في إعادة قراءة المنظومة المفهوميّة التي شكّلها العقل العلميّ المتخصص في تراثنا اللغويّ، فلا قيمة في دراسة مصطلحيّة تطبيقيّة عمليّة ما لم تتوجه إلى دراسة المفاهيم، فتعمل على تصوّرها، والانشغال في تحليلها، ومعرفة علاقاتها، مما يسهّل إدراك عمليّة الانتقال من النشأة الفكريّة إلى الصناعة اللسانيّة بجميع مستوياتها في لحظة ولادة المصطلح.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم.

أوّلًا: الكتب العربيّة والمترجمة.

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د.خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط١، ١٩٦٥م.
- الأسس اللغويّة لعلم المصطلح، د.محمود فهمي حجازيّ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
- أسس المعجم المصطلحيّ التراثيّ، د.محمد خالد الفجر، دار كنوز المعرفة، عمان ــ الأردن، ط١، ٢٠١٧م.
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب القزوينيّ (ت٧٣٩ه)، تحـ. إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- تحفة أولي الألباب في صناعة الخطّ والكتاب، عبد الرحمن يوسف بن الصائغ (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: هلال ناجي، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، ١٩٦٧م.
- التعابير الاصطلاحيّة بين النظرية والتطبيق، د.عصام الدين عبد السلام، أجيال لخدمات النشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- التعريفات الفقهيّة معجم يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والأصوليين وغيرهم من علماء الدين، السيد محمد عميم الإحسان، دار الكتب العلميّة، بيروت ــ لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- التعريفات، الشّريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجانيّ (ت٨١٦ه)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن محمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٧٦م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرءوف بن المناوى (ت ٩٥٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- ثلاث رسائل لأبي حيان التوحيدي، رسالة في علم الكتابة، أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤هـ)، تحقيق: د.إبراهيم الكيلاني، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربيّة، دمشق ١٩٥١م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١ه)، تحقيق: د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- رسالة في الخط والقلم، محمد بن علي بن الحسن بن مقلة (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: هلال ناجي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، بغداد، ط١، ١٩٩١م.
- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، تحقيق: جميل صليب، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٤٩م.
- شرح المصطلحات الكلاميّة، قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلاميّة، دار البصائر، طهران ــ إيران، ط١، ١٩٩٥م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط١.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢م.
- الشفاء، المنطق ـــ المقولات، الشيخ الرئيس ابن سينا (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الأب قنواتى، محمود الخضيرى، فؤاد الإهوانى، المطبعة الأميريّة، القاهرة، ١٩٥١م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، تحقيق: د.يوسف علي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣ه)، تحـ. أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، ط٣، ١٩٨٤م.
- صناعة المصطلح في اللسان العربيّ نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمته إلى صناعته، أ.د.عمار ساسي، عالم الكتب الحديث، إربد ــ الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
- العربيّة لغة العلم والتقنيّة، د.عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.
- علم الجمال بين الفلسفة والإبداع، د.إنصاف الربضيّ، دار الفكر للنشر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٧م.
- علم اللغة النفسي مناهجه ونظرياته وقضاياه، د.جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعيّة للطبع، الإسكندريّة، ٢٠٠٣م.
- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، د.علي القاسميّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة ــ المكتب الإقليميّ لشرق المتوسط، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس ــ المملكة المغربية، ٢٠٠٥م.
- علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم، ترجمة. ريما بركة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- فقه اللّغة وسر العربيّة، أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الابياري، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر ـــ القاهرة، ١٩٧٤م.
- فلسفة الفن والجمال عند التوحيدي، د.عزت السيد أحمد، وزارة الثقافة مديرية إحياء ونشر التراث العربي، الجمهورية العربية السورية، دمشق ٢٠٠٦.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت٨١٧ه)، تحـ. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥م.

- قواعد الخط الكوفي، يوسف ذنون، دار الإسراء للطباعة والنشر، عمّان ــ الأردن، ط١، ٢٠٢٢م.
- كتاب أسس اللّسانيات النفسيّة، إيفا م. فيرناندیز، وهيلين سميث، ترجمة: عقيل بن حامد الزماي، جداول للنشر والترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٨م.
- كتاب العشر مقالات في العين، حنين بن اسحق (ت ٢٦٤هـ)، تحقيق: ماكس ماير هوف طبيب العيون بالقاهرة، المطبعة الأميريّة، القاهرة، ١٩٢٨م.
- كتاب المناظر، الحسن بن الهيثم، المقالات ١- ٢- ٣ في الإبصار على الاستقامة، الحسن بن الهيثم (ت ٤٣٠هـ أو بعدها بقليل)، تحقيق: عبد الحميد صبره، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٣م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ (ت٧١١ه)، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ١٩٥٥م.
- اللسانيات العصبية اللغة في الدماغ (رمزية. عصبية. عرفانية)، د.عطية سليمان أحمد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ط١، ٢٠١٩م.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها، أ.د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٩.
- اللمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د.سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٨٨م.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات، د.عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣١٦ه.
- مدخل إلى علم المصطلح، د.محمود محمد قاسم، مكتبة المتنبي، شارع الجمهورية بعابدين ــ القاهرة، ٢٠٠٧م.
- مدخل إلى علم المصطلح، د.محمود محمد قاسم، مكتبة المتنبي، شارع الجمهورية بعابدين ــ القاهرة، ٢٠٠٧م.
- المصطلح العربيّ البنية والتمثيل، د.خالد الأشهب، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن، ط١، ٢٠١١م.
- المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، د.خليفة الميساوي، دار الأمان، الرباط، ط١، ٢٠١٣م.
- المصطلحات النحويّة في التراث النحويّ في ضوء علم الاصطلاح الحديث، د.إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.
- المعجم الفلسفيّ بالألفاظ العربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة واللاتينيّة، د.جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت ــ لبنان، ١٩٨٢م.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبه، كامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.
- معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، د.محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، د.محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٩م.
- معجم مصطلحات الخط العربيّ والخطاطين، د.عفيف البهنسي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
- المعجمية العربيّة بين النظريّة والتطبيق، أ.د.علي القاسميّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكيّ (ت٦٢٦ه)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- المناهج المصطلحيّة مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، د.صافية زفنكي، الهيأة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠م.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٩٨٣م.

- الموسوعة الفلسفيّة العربيّة، د.معن زياد، معهد الإنماء العربيّ، ط١، ١٩٨٦م.
- الميزان المألوف في وضع الكلمات والحروف، محمد أفندي مؤنس زاده (ت١٩٠٠م)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح البشلي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠١٧م.

ثانيا: الرّسائل والأطاريح الجامعيّة.

- صناعة المصطلح الصوتيّ عند علماء التجويد، للباحث، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٨م.
- المصاحبات المعجميّة المفهوم والأنماط والوظائف، لواء عبد الحسن عطية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة كربلاء، ٢٠١٠م.

ثالثا: المجلات والدوريات.

- تشكيل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين المعنى المعجميّ والمعنى الاصطلاحي، إبراهيم بن مراد، وسلام بزي حمزة، مجلة المعجميّة ـــ تونس، العدد ٢٠، ٢٠٠٤م.
- ما هو علم الدلالة الإدراكيّ، ففيان إيفانز، وميلاني جرين، ترجمة: أحمد الشيمي، مجلة فصول، المجلد ٤/٢٥، العدد ١٠٠، ٢٠١٧.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكيّ بالقاهرة، ملحقات الأصول العامة، الجزء الأول، ١٩٣٤م.
- مدى حق العلماء في التّصرف في اللغة، د.إبراهيم بيومي مدكور، مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، الجزء الحادي عشر، ١٩٥٩م.
- مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما ١٩٣٤ـــ ١٩٨٤، محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٤م.

(١) ينظر: مباحث تأسيسيّة في اللسانيات، د.عبد السلام المسدي ٥٣، ٥٤، مدى حق العلماء في التّصرف في اللغة، د.إبراهيم بيومي مدكور، مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، الجزء الحادي عشر، ١٩٥٩م، ١٤٦.

(٢) ينظر: تشكيل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين المعنى المعجميّ والمعنى الاصطلاحي، إبراهيم بن مراد، وسلام بزي حمزة، مجلة المعجميّة ـــ تونس، العدد ٢٠، ٢٠٠٤م، ١٥.

(٣) مدخل إلى علم المصطلح، د.محمود محمد قاسم ٥٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٥٧، وعلم المصطلح مبادئ وتقنيات، ماري كلود لوم ٩٤، ترجمة: ريما بركة، وعلم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبية، أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة ـــ المكتب الإقليميّ لشرق المتوسط ٩٥.

(٥) ينظر: أسس المعجم المصطلحيّ التراثيّ، د.محمد خالد الفجر ٢٢٩، وعلم المصطلح مبادئ وتقنيات ١٧٠، واللغة العربيّة معناها ومبناها، أ.د.تمام حسان ٢١٧، ٣٣١.

(٦) ينظر: أسس المعجم المصطلحيّ التراثيّ ٢٣٠، ٢٣١.

(٧) علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، د.علي القاسميّ ٢٣٤.

(٨) ينظر: المناهج المصطلحيّة مشكلاتها التطبيقيّة ونهج معالجتها، د.صافية زفنكي ١٢١.

(٩) ينظر: مدخل إلى علم المصطلح، د.محمود محمد قاسم ٣١.

(١٠) مجلة مجمع اللغة العربية الملكيّ بالقاهرة، ملحقات الأصول العامة، الجزء الأول، ١٩٣٤م، ٣٧، وينظر: مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما ١٩٣٤ـــ ١٩٨٤، محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي ١٧٥، ٢٣٦.

(١١) ينظر: صناعة المصطلح في اللسان العربيّ نحو مشروع تعريب المصطلح العلميّ من ترجمته إلى صناعته، د. أ.د.عمار ساسي ٢، والمصطلحات النحويّة في التراث النحويّ في ضوء علم الاصطلاح الحديث، د.إيناس الحديدي ٨٢.

(١٢) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د.محمود فهمي حجازيّ ١١، والمصاحبات المعجميّة المفهوم والأنماط والوظائف، لواء عبد الحسن عطية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة كربلاء٨٠.

(١٣) ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، والأسس اللغويّة لعلم المصطلح ٧٧، ٧٨، ٧٩، والعربيّة لغة العلم والتقنيّة، د.عبد الصبور شاهين ٢٨.

(١٤) ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة ٤٤٩، والمعجمية العربيّة بين النظريّة والتطبيق، أ.د.علي القاسميّ ١٠١، ١٠٢، والتعابير الاصطلاحيّة بين النظرية والتطبيق، د.عصام الدين عبد السلام ٤٤/١.

(١٥) الموسوعة الفلسفية العربية، د.معن زيادة ٧٢٥/١.

(١٦) ينظر: رسالة في علم الكتابة، أبو حيان التوحيدي ٣١، وفلسفة الفن والجمال عند التوحيدي، د.عزت السيد أحمد ١٨٦.

(١٧) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، [جرد] ١١٥/٣، والتعريفات، أبو الحسن الجرجانيّ ٢١٣.

(١٨) ينظر: اللمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جني ٢٩، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، د.محمد سمير اللبدي ٤٢.

(١٩) ينظر: المعجم الفلسفيّ، د.جميل صليبا ٣٤٧/٢.
(٢٠) ينظر: شرح المصطلحات الكلاميّة، مجمع البحوث الإسلاميّة ٣٢٠.
(٢١) ينظر: الشفاء، المنطق ـــ المقولات، ابن سينا ١١٥.
(٢٢) ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة ٣٣١، والمصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ٢٠٥.
(٢٣) ينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري [حق] ٣/ ٣٨٢.
(٢٤) ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة ٣٣٥.
(٢٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي ١٧٤/١.
(٢٦) رسالة في علم الكتابة ٣١.
(٢٧) ينظر: الميزان المألوف في وضع الكلمات والحروف، محمد زاده ٢٤، ٢٥.
(٢٨) ينظر: رسالة في الخط والقلم، ابن مقلة ١٣٤، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا، أبو العباس القلقشندى ٢٧/٣، وقواعد الخط الكوفي، يوسف ذنون ٦.
(٢٩) ينظر: رسالة في علم الكتابة ٣٣.
(٣٠) يُنظر: ما هو علم الدلالة الإدراكيّ، ففيان إيفانز، وميلاني جرين، ترجمة: أحمد الشيمي، مجلة فصول، المجلد ٤/٢٥، العدد ١٠٠، ٢٠١٧، ٨١.
(٣١) ينظر: لسان العرب [جود] ١٣٥/٣.
(٣٢) ينظر: أفدت في بناء هذا التصوّر من: كتاب أسس اللّسانيات النفسيّة، إيفا م. فيرناندیز ٣٨، ٣٩، ١٩٧، وعلم اللغة النفسي مناهجه ونظرياته وقضاياه، د.جلال شمس الدين ١٤٨/١، واللسانيات العصبية اللغة في الدماغ (رمزية. عصبية. عرفانية)، د.عطية سليمان أحمد ٤١٢ وما بعدها.
(٣٣) ينظر: المخصص [باب حجارة المسن ونحوها]، ابن سيده الأندلسيّ، السّفر العاشر/٩٩.
(٣٤) لسان العرب [دقق] ١٠/ ١٠٠.
(٣٥) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش ١١١/٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثيّ ٢٠٨.
(٣٦) ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي [دقق] ٨٨٣.
(٣٧) ينظر: التعريفات الفقهيّة، السيد محمد عميم الإحسان ٥٥، والتوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرءوف بن المناوى ٩٤، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، د.محمود عبد الرحمن ٤٥٢/١.
(٣٨) رسالة في علم الكتابة ٣١، ٣٣.
(٣٩) ينظر: رسالة في الخط والقلم، ابن مقلة ١١٩، ١٢٠، ومعجم مصطلحات الخط العربيّ والخطاطين، د.عفيف البهنسي ٢٠، وفيديو تعليمية، شروحات وقواعد عامة، الخطّاط أحمد الأغا، وسلسلة دروس الوصل في خط النسخ ، اتجاهات الوصل، الخطّاط زكي الهاشميّ، الدرس الرابع.
(٤٠) ينظر: أسس اللّسانيات النفسيّة ٣٦، ٢٠٥.
(٤١) ينظر: جمهرة اللّغة، ابن دريد [باب الراء والفاء مع ما بعدهما من الحروف] ٢/ ٧٨٤.
(٤٢) ينظر: مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي ٦٦٣، والإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني ٢٦٩، ومعجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبه ١١٤.

(٤٣) ينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة ٤٧٩/١، والموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت ١٣/ ٧٨.
(٤٤) ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة ٣٣٣ وما بعدها.
(٤٥) لسان العرب [ميز] ٥/ ٤١٢.
(٤٦) ينظر: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة ٣٣٥.
(٤٧) رسالة في علم الكتابة ٣١، ٣٣.
(٤٨) ينظر: رسالة في الخط وبري القلم، ابن الصائغ ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، والميزان المألوف في وضع الكلمات والحروف ٤٠، ٤٢، ٦٢، وقواعد الخط العربي، هاشم محمد الخطّاط ٥.
(٤٩) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزّبيديّ [حوق] ٢٥/ ٢١٠.
(٥٠) ينظر: رسالة في علم الكتابة ٣٢، وفلسفة الفن والجمال عند التوحيدي ٦٧.
(٥١) ينظر: علم الجمال بين الفلسفة والإبداع، د.إنصاف الربضيّ ١٤، والموسوعة الفلسفيّة العربيّة، د.معن زيادة ١/ ٣٣١، ٣٣٢.
(٥٢) ينظر: رسالة في علم الكتابة ٣٢.
(٥٣) ينظر: رسالة في علم الكتابة ٣١، ٣٢.
(٥٤) تحفة أولي الألباب في صناعة الخطّ والكتاب، عبد الرحمن ابن الصائغ ٧٢، ٧٣.
(٥٥) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٣/ ٨٤، وموسوعة الخط العربي، كامل سلمان الجبوري ٧٣، وأفدت في بناء هذا التّصور من رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، فصل في أنواع الخط ١/ ٨١ وما بعدها.
(٥٦) ينظر: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، الجوهري [شقق] ٤/ ١٥٠٢.
(٥٧) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٣/ ٢٦.

(٥٨) رسالة في علم الكتابة ٣١، ٣٢.
(٥٩) ينظر: رسالة في الخط وبري القلم ١٢٦، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا ٣/ ٦٨.
(٦٠) ينظر: كتاب العشر مقالات في العين، حنين بن اسحق، ٧٩، وفقه اللّغة وسرّ العربيّة، أبو منصور الثعالبيّ، الباب الخامس عشر [فصل في كيفيّة النظر وهيئاته في اختلاف أحواله] ١١٤، ١١٥، وكتاب المناظر، الحسن بن الهيثم، المقالات ١- ٢- ٣ في الإبصار على الاستقامة ١٢٧، ١٢٨.
(٦١) ينظر: الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، د.محمود فهمي حجازيّ ٥٣، والمصطلح العربيّ البنية والتّمثيل، د.خالد الأشهب ١٠٧.
(٦٢) يقال: حلا الشيء في عينه إذا لذّ وحسُنَ. ينظر: تهذيب اللّغة [حلا] ٥/ ٢٣٣.
(٦٣) رسالة في علم الكتابة ٣١، ٣٢.